

فعالية استهداف التضخم في حالة الأزمات - دراسة استشرافية تحليلية للأزمة الفنزويلية -
Effectiveness of crises inflation targeting - An Analytical forward-looking study of the Venezuelan crisis -

حبيبة مراح¹، بوعلام معوشي²
Habiba Merah¹, Boualam Maouchi²

¹المركز الجامعي تيبازة (الجزائر)، merah.habiba@cu-tipaza.dz
²المركز الجامعي تيبازة (الجزائر)،

تاريخ الاستلام: 2020/09/01 تاريخ القبول: 2021/06/12 تاريخ النشر: 2021/07/29

ملخص:

تعد فنزويلا أحد دول منظمة الأوبك والتي يعتمد اقتصادها على النفط بنسبة 90%، ونظرا لتراجع أسعار النفط في السوق العالمي في 2014، أدى ذلك لخلق أزمة حقيقية واختلال كبير في اقتصادها وارتفعت معدلات التضخم لأقصاها، وعليه تحدف من خلال هذه الورقة البحثية لإظهار وتشخيص عمق أزمة فنزويلا بمعرفة أسبابها والآثار المترتبة عليها، مع دراسة إمكانية احتواء الارتفاع الجامح لمعدلات التضخم باعتماد سياسة استهداف التضخم كنظام مرن. توصلنا لنتيجة مفادها أن شروط الاستهداف غير متوفرة في حالة فنزويلا، بحيث يعاني الاقتصاد عدم الاستقرار، إلى جانب غياب أهم عنصرين في سياسة الاستهداف وهما الشفافية والمساءلة إلى جانب غياب قاعدة بيانات، وعليه وجب خلق سياسات بديلة أخرى ذات طابع استعجالي وعمل تطوعي. كلمات مفتاحية: الأزمة الفنزويلية، السياسة النقدية، استهداف التضخم، النفط. تصنيفات JEL: E3، E52، E3

Abstract:

Venezuela is one of the OPEC countries, whose economy depends on oil at 90%. The company's main focus is to provide a wide range of information on the region's economic and financial needs, and to provide a range of information on the economic and financial situation in the region. We have concluded that, in Venezuela, targeting conditions are not met, so that the economy is unstable, with the absence of the two most important elements of targeting policy: Transparency and accountability, as well as

¹ المؤلف المرسل: حبيبة مراح، الامايل: merah.habiba@cu-tipaza.dz

the absence of a database, and therefore, other alternative policies of an urgent and forward-looking nature must be created.

Keywords: The Venezuelan crisis; monetary policy; inflation targeting; oil.

JEL Classification Codes: E52, E3,

1. مقدمة:

منذ فترة من الزمن سعت دول أمريكا الجنوبية للبروز في الساحة، من خلال خلق نوع من التكامل في سياستها الخارجية، بحيث أصبت دول المنطقة تفضل إقامة علاقات مع قوى الاتحاد الأوربي والصين. ومن هذه الدول نجد دولة فنزويلا التي مرت بفترات من الاضطراب السياسي وهو ما تجلّى في نوع السياسات المتبعة، ومن المهم أن نذكر أن فنزويلا من أكبر الدول المصدرة للبترول وهي في منظمة الأوبك واقتصادها يرتبط ارتباط كلي بسوق النفط، لهذا فان الارتفاع والانخفاض في هذه السوق أثر بشكل بالغ على نمو اقتصادها وتطورها، ففي السبعينات من القرن الماضي ارتفعت أسعار البترول وانعشت الظروف الاقتصادية للبلد، لكن بمجرد انخفاض أسعار النفط في 2014 بدأت بوادر الانحدار والتدهور في البروز على واقع الفنزويليين، بحيث ارتفعت معدلات التضخم بشكل خيالي وتدهورت قيمة العملة، إضافة لظهور اضطرابات ومشاكل سياسية واجتماعية عديدة. كان أبرزها التضخم الجامح الذي كانت ولا زالت تعاني منه فنزويلا بحيث بلغ التضخم أكثر من أربع أرقام وهو ما سبب اضطرابات واختلالات كثيرة أدت لآثار في معظمها سلبية، ولحل هذه المعضلة وجب ربط ظاهرة التضخم الجامح بأحد السياسات التي تنتهها بعض الدول في سبيل الحفاظ على استقرار الأسعار وتحقيق معدلات تضخم منخفضة. وهي سياسة استهداف التضخم، في سبيل التخفيف من حدة الأزمة في فنزويلا، خصوصا وان الكثير من الدول تبنت هذه السياسة وحققت نتائج على صعيد التضخم وتحسن أداء الاقتصاد الكلي ككل. من هنا تتحدد إشكالية الدراسة في التساؤل الرئيسي الآتي:

■ هل يمكن أن تخفف سياسة استهداف التضخم من حدة الارتفاعات في معدلات التضخم الجامح في حالة الأزمات؟ بالإسقاط على حالة فنزويلا؟

لهذه الإشكالية نضع الفرضيات الآتية:

- تقلل سياسة استهداف التضخم من الارتباك في أداء الاقتصاد الكلي في حالة الارتفاع الكبير في معدلات التضخم.

- لا تجدي سياسة استهداف التضخم في حالة فنزويلا لعدم توفر شروط الاستهداف وبالتالي يصعب احتواءها للأزمة.

تحدد أهداف الورقة البحثية في النقاط الآتية:

- تشخيص واقع السياسة النقدية التقليدية، بتسليط الضوء على أدواتها ومدى تطور وتأثر هذه الأدوات

قبل وبعد الأزمة، مع إظهار حجم الانخفاضات التي عرفتتها بعض المؤشرات الاجتماعية مثل الفقر والبطالة.

- تشخيص أسباب الأزمة الفنزويلية السياسية والاجتماعية والاقتصادية على الخصوص، وإبراز مدى عمق

الأزمة وتأثيرها على المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في البلد.

- بيان شروط سياسة استهداف التضخم باعتبارها إطار حديث للسياسة النقدية تتميز بالمرونة في معالجة

مشكل معدلات التضخم المرتفعة، هذه الشروط والمتطلبات وجب توفرها لتحقيق نتائج فعلية.

- دور سياسة استهداف التضخم في التقليل من حدة الأزمات في حال وقوعها، ومدى إمكانية تتبع

هذه السياسة في حالة أزمة فنزويلا.

تم الاعتماد في هذه الورقة البحثية على المنهج الوصفي التحليلي لوصف واقع الاقتصاد الفنزويلي قبل وبعد

الأزمة مع تحليل هذه المعطيات، لإبراز عمق أزمة فنزويلا ودراسة إمكانية تبني هذه السياسة في فنزويلا.

2. الواقع الاقتصادي في فنزويلا خلال الفترة (1999-2020): يمكن أن نشخص الواقع الاقتصادي

لفنزويلا من خلال المؤشرات الاقتصادية الكلية المتمثلة في مؤشرات القطاع الحقيقي والوضعية النقدية .

1.2 تطور معدلات الفقر في فنزويلا خلال الفترة (1999-2009):

تعتبر المؤشرات الاجتماعية مهمة لتشخيص الواقع الاقتصادي وانعكاسه على الأسر في دولة

فنزويلا، وهو ما نوضحه في الجدول الموالي خلال الفترة (1999-2009).

الجدول رقم(1): تطور معدلات الفقر في فنزويلا خلال الفترة(1999-2009)

الكثافة السكانية (% من المجموع)		الأسر المعيشية (% من المجموع)		الفترة الزمنية	السنة
الفقر المدقع	الفقر	الفقر المدقع	الفقر		
19.90	50	16.60	42.80	النصف الأول	1999
20.10	48.70	16.90	42	النصف الثاني	
19.50	48.30	16.70	41.60	النصف الأول	2000
18	46.30	14.90	40.40	النصف الثاني	
17.40	45.50	14.20	39.10	النصف الأول	2001
16.90	45.40	14	39	النصف الثاني	
20.10	48.10	16.60	41.50	النصف الأول	2002
25	55.40	21	48.60	النصف الثاني	
30.20	61	25.10	54	النصف الأول	2003
29.80	62.10	25	55.10	النصف الثاني	
28.10	60.20	23.50	53.10	النصف الأول	2004
22.50	53.90	18.60	47	النصف الثاني	
20.30	48.80	17	42.40	النصف الأول	2005
17.80	43.70	15.30	37.90	النصف الثاني	
12.90	39.70	10.60	33.90	النصف الأول	2006
11.10	36.30	9.10	30.60	النصف الثاني	
9.40	33.10	7.60	27.50	النصف الأول	2007
9.60	33.60	7.90	28.50	النصف الثاني	
9.20	33.10	7.50	27.70	النصف الأول	2008
9.20	32.60	7.60	27.50	النصف الثاني	
8.90	31.70	7	26.40	النصف الأول	2009
7.40	29	5.90	23.80	النصف الثاني	

Source: By researcher based on: Mark WEISBROT and Rebecca RAY, "Update on the Venezuelan Economy", CEPR (center for economic and policy research), September 2010, Washington, p9

عرفت هذه الفترة أي(1999-2020) انخفاض معدلات الفقر وهو ما يوضحه الجدول، بمعنى أن الركود الذي عرفته فنزويلا لم يكن ذو تأثير خطير على المؤشرات الاجتماعية. واصلت معدلات الفقر والفقر المدقع انخفاضها كنسبة من الكثافة السكانية، من 32.6% و9.2% على التوالي، في النصف الثاني من عام 2008 إلى 29% و7.4% على التوالي، في النصف الثاني من عام 2009. في هذه الفترة بالتحديد أي من نهاية التسعينات إلى 2009 تحسنت ظروف الشعب المعيشية من خلال سياسات الإصلاح الزراعي، و المشاريع الضخمة التي اعتمدها الحكومة لتوسيع وتحسين التعليم الحكومي

والصحة العامة وتوزيع الغذاء على الفقراء. وهو ما يظهره الجدول بوضوح انطلاقاً من سنة 1999 وهو ما يثبت فعالية البرامج المتخذة آنذاك. (الجوجري، 2007، صفحة 99) مؤشر الفقر عموماً في هذه الفترة كان حسن. وهذا راجع لما يسمى ببرامج "ميسيونس" لتوفير الخدمات الأساسية ونقل الموارد إلى أجزاء مستبعدة من السكان (BANERJEE, 2017, p. 5)، كما ارتفعت البطالة خلال فترة الركود، ولكن ليس بشكل حاد، من 6.8% في النصف الثاني من عام 2008 إلى 8.4% في جوان 2010. (Weisbrot & Ray, 2010, p. 9)

2.2 تطور معدلات النمو الاقتصادي في فنزويلا:

يعتبر النمو الاقتصادي من المؤشرات المهمة في تحديد مدى تطور وانتعاش الوضع الاقتصادي، لهذا من المهم تتبع تطوره، وهو ما نعرضه من خلال الجدول الموالي (جدول رقم 2)

الجدول رقم (2): تطور معدل النمو الحقيقي في فنزويلا خلال الفترة (2008-2019) الوحدة: %

السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
معدل النمو الحقيقي	35-	3.2-	1.5-	4.2	5.6	1.3	3.9-	6.2-	17-	15.7-	19.6-	35-

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات من الرابط الآتي: <https://knoema.fr/atlas/Venezuela>

[R%03%a9publique-bolivarienne-du/Croissance-r%03%a9elle-du-PIB](https://knoema.fr/atlas/Venezuela)

كانت الصدمة الأكبر التي شهدتها الاقتصاد في عام 2008 بطبيعة الحال انهيار أسعار النفط العالمية، والذي هبط فجأة بنسبة 50% في الربع الرابع من ذلك العام، وبنسبة 21% أخرى في الربع الأول من عام 2009. ومع تفاقم التباطؤ في الإنفاق الخاص الذي بدأ بالفعل، فقد دفع هذا الاقتصاد إلى الركود. إضافة إلى ذلك، كان هناك تباطؤ حاد في القطاع العام، الذي نمى بنسبة 0.9% فقط في عام 2009 مقارنة بنسبة 16.3% في العام السابق. (Weisbrot & Ray, 2010, p. 9) الفترة من 1990 إلى 2016 كان متوسط النمو السنوي -0.2%، مع انخفاض حاد في نصيب الفرد في الناتج بين عامي 2001 و2002 بنسبة 19% (مرتبط بعدم اليقين السياسي والإضراب عن النفط)؛ وبين عام 2013 وعام 2016 بنسبة 30% (RESTUCCIA, 2018, p. 3).

نلاحظ من الجدول أن تراجع معدلات النمو كان عقب أزمة 2008 لتتعافى المعدلات وتصبح موجبة انطلاقاً من سنة 2011، غير أنها سرعان ما تراجعت عقب أزمة تراجع أسعار النفط في 2014، وهو ما انعكس على معدلات النمو الحقيقي بشكل بارز لتبلغ أسوأ نسبة سنة 2019 بمعدل 35% بالسالب. والمشكل الأساسي كان في عجز الميزانية والتمويل عموماً لتصحيح الوضع وسد الثغرات.

اقتربت الحكومة من حلفائها في الصين وروسيا للحصول على التمويل، فحصلت على القروض التي يمكن سدادها من خلال صادرات النفط في المستقبل (صفقات "النفط مقابل القروض")، جمع البنك المركزي الفنزويلي الأموال من خلال بيع سندات PDVSA بقيمة 2,8 مليار دولار إلى شركة جولدمان ساكس لإدارة الأصول بخصم حاد (دفعت شركة جولدمان نحو 865 مليون دولار). (NELSON, 2018, p. 4)، والنتائج المحلي الإجمالي تراجع بالثلث في الأربع سنوات الأخيرة منذ 2013، وبلغت البطالة نسبة 25%. (P. Jones, 2017, p. 2)

3.2 تطور سعر الصرف وصادرات المحروقات في فنزويلا:

شهدت فنزويلا العديد من أنظمة أسعار الصرف خلال العقود الماضية، من أنظمة صرف بأسعار متعددة إلى حالة تخفيض أسعار الصرف. كما شهدت فترات طويلة من ضوابط رأس المال. ولعل أهم السمات الرئيسية التي تميز سوق أسعار الصرف في فنزويلا (في العقود الأربعة الماضية) أن أغلب المعروض من العملات الأجنبية أصبح في أيدي البنك المركزي، وذلك لأن شركة النفط التابعة للدولة ملزمة قانوناً ببيع كل الإيصالات بالعملة الأجنبية للبنك المركزي مقابل العملات المحلية. (RESTUCCIA, 2018, p. 28).

فنزويلا تمتلك أضخم احتياطي من النفط على مستوى العالم، واقتصادها مبني على النفط. ويمثل النفط أكثر من 90% من صادرات فنزويلا ومبيعات النفط التي تمول الميزانية الحكومية. كما تزود صادرات النفط البلاد بالعملات الأجنبية التي تحتاج إليها لاستيراد السلع الاستهلاكية. فبعد سنوات من سوء الإدارة الاقتصادية في عهد الرئيس هوجو شافيز، لم تكن فنزويلا مجهزة بشكل جيد لتحمل الانخفاض الحاد في أسعار النفط في عام 2014. فقد تدهورت الظروف الاقتصادية بسرعة في عهد الرئيس مادورو. وفي نوفمبر 2017، وصل الوضع المالي المتزايد السوء للحكومة إلى ذروتها، حيث أعلنت الحكومة أنها ستسعى إلى إعادة الهيكلة. (NELSON, 2018, p. 4)، أما معدل نمو الصادرات غير النفطية في فنزويلا يبلغ سدس معدل نمو الصادرات المكسيكية وربع معدل نمو الصادرات غير النفطية في إندونيسيا. ويمكن أن نرجع النمو الفنزويلي الهزيل في القطاع غير النفطي إلى انحدار الإنتاجية وانحدار المخزون من رأس المال. (HAUSMANN & RODRIGUEZ, 2006, p. 11)

4.2 تطور معدلات البطالة والتضخم في فنزويلا:

بلغ معدل البطالة لفنزويلا في 2018 ما يقارب 35.5%، ووصلت معدلات التضخم حسب

مؤشر الأسعار إلى 19906% سنة 2019. (RESTUCCIA, 2018, p. 20)، وحسب صندوق النقد الدولي فان معدلات التضخم كانت 112% سنة 2015، و254% سنة 2016 وبلغت 1960% سنة 2017. (RAMSES, 2019, p. 274)

3. أداء السياسة النقدية في فنزويلا: يمكن أن نقيم أداء السياسة النقدية من خلال أدائها كما يلي:

1.3 تطور الكتلة النقدية في فنزويلا خلال الفترة (2002-2013)

يمكن أن نتبع تطور الكتلة النقدية بمفهومه الواسع في فنزويلا خلال الفترة (2002-2013) من

خلال الجدول الآتي:

الجدول رقم(4): تطور النقود بالمفهوم الواسع خلال الفترة(2002-2013) الوحدة: البوليفار الفنزويلي

السنة	القيمة(بليون بوليفار)
	20 064 142 824,2
2003	32 585 185 980,9
2004	48 861 971 002
2005	72 042 017 391,5
2006	124 442 610 773,4
2007	166 620 629 236,6
2008	214 608 878 055,8
2009	264 680 479 681,2
2010	327 002 614 259,4
2011	487 902 854 090,2
2012	747 904 937 485,8
2013	1 187 995 168 358,8

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات من قاعدة بيانات الأطلس، تاريخ الاطلاع 2020/08/15، متاح

على الرابط: <https://knoema.fr/atlas/Venezuela-R%3%a9publique-bolivarienne-du/topics/%c3%89conomie/Secteur-financier-Avoirs-en-monnaie-obligations/Monnaie-au-sens-large>

نلاحظ من الجدول رقم 4 أن عرض النقود بالمفهوم الواسع كان في تزايد مستمر، ليلعب أقصاه سنة 2013، وانطلاقاً من السنة الموالية أي 2014 بدأت الأزمة في فنزويلا بالظهور، ومن المهم أن نذكر أن فنزويلا تعتمد على المعروض النقدي M3.

إن نظام الاحتياطي الفيدرالي يعرف المعروض النقدي بأنه M1، M2، و M3، و L. والعديد من البنوك المركزية في العالم تقيس المعروض من المال على نحو مماثل للولايات المتحدة. بيد أنها تختلف عن الأدوات المالية التي تستعملها. إن كل دولة تستخدم أدوات مالية مختلفة لأن البلدان تختلف في أنظمتها القانونية، وأنظمتها الخاصة بالأسواق المالية، وأعرافها. (SZULCZYK, 2014, p. 19)

2.3 تطور الاحتياطيات في فنزويلا خلال الفترة (2009-2019):

عرفت الاحتياطيات الدولية تطورات كبيرة وواضحة خلال الفترة (2009-2019)، من جانبي

الأصول والخصوم في فنزويلا نوضحه من خلال الجدول الموالي.

الجدول رقم(5): تطور الاحتياطيات في فنزويلا خلال الفترة(2009-2019) الوحدة: مليون بوليفار فنزويلي

السنوات	صافي الاحتياطيات الدولية	الأصول	الخصوم	الأصول الخارجية الأخرى
2009	745 439.07	750 610	(5171)	8 371
2010	755 714.47	765 083	(9368)	7 583
2011	1 265 699.1	1 282 030	(16 330)	177 129
2012	1 259 165.76	1 281 961	(22 796)	47 387
2013	1 305 017.15	1 349 711	(44 694)	87 460
2014	1 404 123.34	1 455 638	(51 515)	1 203 835
2015	1 230 163	1 256 583	(26 420)	9 056 135
2016	1336 265	1 423 627	(87 363)	32 153 871
2017	2 603 689	2 709 614	(105 925)	157 319 947
2018	4 161 298	4 971 258	(809 960)	(557 571)
2019	206 341 633	303 367 118	(97 025 486)	69 175 071

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات البنك المركزي الفنزويلي، تاريخ الاطلاع 2020/08/15، متاح على

الرابط: <http://www.bcv.org.ve/estadisticas/base-monetaria>

نلاحظ من الجدول رقم(5) أن الاحتياطيات الدولية في فنزويلا بدأت في التحسن ابتداءً من 2011، وحسب بعض البيانات الفصلية لفنزويلا تظهر أن الاقتصاد الفنزويلي سجل نمواً يقدر بنحو 5,2% في الربع الثاني من عام 2010، على أساس سنوي. هناك من اعتبر ان فنزويلا ليست معرضة لخطر أزمة النقد الأجنبي. وبلغت احتياطياتها الرسمية لدى البنك المركزي 28 مليار دولار أمريكي في 2010. هذا المستوى المرتفع من الاحتياطيات غطى نحو نصف الواردات في عام 2008 وأكثر من ثلثي الواردات المخفضة في عام 2009. (إن المعيار الأكثر استخداماً هو أن الاحتياطيات الدولية لا بد أن تكون كافية لتغطية ثلاثة أشهر من الواردات). (Weisbrot & Ray, 2010, p. 2).

4. فعالية سياسة استهداف التضخم في ظل الأزمة الفنزويلية:

من المهم الإحاطة بالأزمة الفنزويلية ومعرفة أسبابها و آثارها ليسهل تقديم حلول وسياسات يمكن أن تحتويها ومن هذه السياسات نسلط الضوء على سياسة استهداف التضخم.

1.3 أسباب الأزمة الفنزويلية :

هناك مجموعة من الأسباب التي أدت لتفاقم وتضاعف حدة الأزمة في فنزويلا، هذه الأسباب

ترتبط بطبيعة النظام والسلوك الاقتصادي السائد في البلد (اقتصاد ريعي)، ونفصل في الأسباب كما يلي:

- إن السبب الرئيسي وراء الأزمة الاقتصادية التي تعيشها فنزويلا الآن هو الهبوط الحاد في أسعار النفط العالمية، والتي يعتمد عليها اقتصادها إلى حد كبير، حيث توفر أكثر من 90% من صادراتها (وهي نسبة بالغة الأهمية في الحصول على العملة الأجنبية التي تحتاج إليها فنزويلا لشراء الواردات). ذلك أن العملة المبالغ في تقدير قيمتها، والتي ترجع جزئياً إلى الضوابط الحكومية الصارمة المفروضة على الواردات، تعمل على دفع أسعار السلع في المتاجر إلى الارتفاع. ولمكافحة هذا، الرئيس مادورو فرض ضوابط على الأسعار. غير أن هذا أدى إلى عدم توريد المنتجات وأحياناً الدخول في السوق السوداء. وطبقاً لتقديرات صندوق النقد الدولي فإن العجز في ميزانية الحكومة بلغ 15% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2016، فقد حولت الحكومة العجز إلى نقد من خلال طباعة النقود التي أدت إلى ارتفاع معدلات التضخم بشكل كبير. لم يتم إصدار الأرقام الرسمية منذ عام 2015 من قبل السلطة الفنزويلية إلا أن صندوق النقد الدولي قدر معدل التضخم السنوي بـ 255% في المتوسط في عام 2016. (P. Jones, 2017, p. 2). كما يمكن أن نضيف لأسباب الأزمة أسباب سياسية أخرى كان لها دور في تعميق الأزمة وصعوبة احتواءها نوجزها في الآتي:

- السياسات الاقتصادية المتقلبة التي شهدتها فنزويلا خلال العقدين الماضيين، التي فشلت في معالجة المشاكل الهيكلية للاقتصاد، واكتفت بالتعديلات السطحية التي أسهمت في تدهور مستويات المعيشة، واتساع فجوة التفاوت والفقر، والفساد، وتدهور النظام السياسي، ووفقاً لرأي لامبا (2016) ليس من المستغرب أن يبحث أهل فنزويلا عن تغيير في الكيفية التي تدار بها بلادهم. فإن صعود الشايفيزية يمكن تفسيره جزئياً بردود الفعل الاجتماعية السلبية العنيفة إزاء التعديلات الليبرالية الجديدة التي قدمها بيريز. وبعد حملة عاملة بالخطابة المناهضة سياسياً ومناهضة لليبرالية الجديدة، انتخب هوجو شافيز رئيساً للبلاد في نهاية عام 1998 ثم تولى منصبه في عام 1999. بحيث شهدت السنوات الأولى من رئاسة شافيز ارتفاع حدة الاضطرابات السياسية، وعدم اليقين المؤسسي، وهروب رأس المال، بحيث قوبل الدستور الجديد عام 1999، وتشجيع السياسات الاقتصادية التحويلية، بمعارضة شديدة من جانب أهل النخبة من رجال الأعمال، بل وأيضاً من جانب النقابات العمالية، التي كانت مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالنظام السياسي القديم وحزب العمل الديمقراطي، الأمر الذي أدى إلى إضراب ديسمبر 2001، والذي بلغ ذروته بمحاولة انقلاب فاشلة في أبريل 2002 (KULESZA, 2017, p. 15).

2.4 عمق الأزمة الفنزويلية:

إن السمة المميزة للاقتصاد الفنزويلي تتلخص في اعتماده المفرط على عائدات النفط، وهو ما شكل سياساته الاقتصادية والاجتماعية وأثر بشكل كبير على أغلب نتائج الاقتصاد الكلي في البلاد. إن الطبيعة الريعية للاقتصاد الفنزويلي تعني أن نميته ونموه أصبح يعتمد على النشاط الاقتصادي المتقلب (عائدات النفط)، هذا الأخير يخضع لعوامل خارجية الأمر الذي يجعل الاقتصاد بالكامل عُرضة للخطر. (KULESZA, 2017, p. 15)، عرف اقتصاد فنزويلا أسوأ ركود منذ عقود من الزمن، حيث هبطت أسعار النفط، التي تمثل 95% من عائدات صادراتها، منذ الذروة التي بلغت في جوان 2014. ويقول خبراء مالية دوليون إن سعر النفط العالمي لا بد أن يرتفع بنحو 15 دولارا للبرميل - إلى 70 دولارا - لتحسين الوضع المالي للحكومة بشكل كبير. بمعنى أن تدهور أسعار كان النفط كان مسؤولاً عن الأزمة بشكل كبير. إن فنزويلا عضو مؤسس في منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)، ومنذ أزمة النفط في عام 1973 يرتبط اقتصادها بارتفاع أسعار النفط العالمية وهبوط أسعارها. فقد سمحت الزيادات في أسعار النفط العالمية في العقد الماضي للحكومة بتوسيع برامج الضمان الاجتماعي، والاستثمار في الإنفاق الاجتماعي، ورفع الدور الذي تلعبه فنزويلا في المنطقة. وأنشأت الحكومة مجموعة متنوعة من الشركات العامة وأقامت شركات خاصة عديدة في قطاعات مثل النفط والغاز والتعدين والمعادن والاسمنت والمصارف والاتصالات السلكية واللاسلكية. (BANERJEE, 2017, p. 5)

سنة 2014 كانت القضية الأكثر إلحاحاً والأقل وضوحاً. هي المواجهة بين الفصائل المختلفة في حكومة الحزب الاشتراكي الموحد بشأن كيفية التغلب على الأزمة الاقتصادية وسوء الإدارة في فنزويلا. أولاً، وفقاً لبيانات الحكومة في نهاية سبتمبر 2013، ارتفع التضخم بنسبة 4,4% في الشهر السابق، مع زيادة إجمالية متراكمة من عام إلى آخر بنسبة 8,38%. والأرقام التي تقدرها المعارضة استناداً إلى بيانات البنك المركزي، فقد بلغ معدل التضخم السنوي 49,4% شهر مارس 2014، وهو رقم غير مسبوق في المستوى العام للأسعار منذ عام 1997، وهو ما يؤثر بشكل أساسي على الطبقات الفقيرة من السكان. (SERBIN, 2014, p. 5)

في سنة 2016 تفاقمت الأزمة الاقتصادية والسياسية الداخلية، بحيث بذلت الحكومة الفنزويلية جهوداً هائلة لتأخير التخلف عن سداد الديون، فتدنت الاحتياطات إلى 12,7 مليار دولار (وهي ليست قابلة للاستخدام كلها) من ما يقرب من 20 مليار دولار أميركي قبل عام، فتيبغ الأصول (غالباً بالقيمة الاسمية)، وتأخر الموردين. وقد تعكس هذه التصرفات جزئياً وجهة نظر مفادها أن التخلف عن

السداد قد يكون مدمراً سياسياً بالنسبة لحكومة تخسر السلطة بالفعل؛ وهو في جزء منه مقامرة العودة إلى الحياة إذا تعافت أسعار النفط بشكل كبير. ولكن تكتيكات التأخير هذه تأتي بتكاليف باهظة، ذلك أن تمديد السياسات المخلة بالنظام القائم والتي من الواضح أنها غير قابلة للاستمرار يؤدي إلى ضائقة اجتماعية واقتصادية. (KAHN & TANANBAUM, 2016, p. 3)، كما أن إدارة الرئيس الحالي مادورو أثبتت فشلها، نتيجة لعمليات المصادرة، وضوابط الأسعار، وضوابط العملة، إلى جانب الفساد المستشري وسوء الإدارة في المؤسسات الحكومية مع عدم قدرة الاقتصاد الفنزويلي على إنتاج حتى السلع الأساسية التي يحتاج إليها شعب البلاد للبقاء على قيد الحياة. (ELLIS, 2017, p. 23) يمكن أن نوضح عمق الأزمة بشكل أوضح من خلال انعكاساتها على مجموعة من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، والتي نوجزها في الجدول الموالي قبل وبعد الأزمة.

الجدول رقم(6): بعض المؤشرات قبل وبعد الأزمة في فنزويلا

المؤشر	قبل الأزمة الاقتصادية(2013)	بعد الأزمة (2016-2017)	% التغير
صادرات السلع	82.7 بليون دولار	27 بليون دولار	-67%
واردات السلع	62.9 بليون دولار	21.4 بليون دولار	-66%
الناتج المحلي الإجمالي(بالأسعار الجارية للبوليفار)	62.2 بليون بوليفار	41.2 بليون بوليفار	-34%
الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد	17.98 دولار	11.29 دولار	-37%
% التضخم(التغير في الأسعار)	57%	1133%	1888%
% البطالة من الكثافة السكانية	7.5%	26.4%	252%
%عجز الميزانية من الناتج المحلي الإجمالي	14.1%	18.5%	31%

Source: By researcher based on: Rebecca M.Nelson, " **Venezuela's Economic Crisis: Issues For Congress**", Congressional Research Service, January 10,2018, p4

واضح من الجدول تأثير الأزمة على جل المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية، بحيث تعتبر الفترة قبل 2013 مزامنة لفترة حكم هوجو شافيز، وبعدها جاء نيكولا مادورو على رأس السلطة والذي كانت سياسته مختلفة تماماً عن هوجو شافيز، كما عرفت فترة توليه للحكم هبوط لأسعار البترول.

يذكر أن نحو 15% من واردات النفط الأمريكية تأتي من فنزويلا، وهي رابع أكبر مصدر للنفط للولايات المتحدة الأمريكية. لهذا فان الأزمة في فنزويلا خلقت ردود فعل من الجانب الأمريكي، خصوصاً بعد انتخاب نيكولا مادورو الذي لقي تأييد من الإدارة الأمريكية، غير أن الحكومة السابقة كانت تعمل

للتخلص من عباءة واشنطن والتنسيق مع قوى الاتحاد الأوروبي وروسيا والصين. (الجوجري، 2007، صفحة 44)، وحسب التوقعات التي وضعتها فنزويلا في حالة انهيار أسعار النفط في 2010، فإن الحكومة تتمتع بقدرة اقتراض كبيرة. وقد تجلّى هذا في شهر أبريل 2010، بفضل ائتمان من الصين بقيمة 20 مليار دولار أميركي. ولم يتجاوز إجمالي الدين العام للحكومة المركزية في فنزويلا 18.4% من الناتج المحلي الإجمالي؛ ودينها العام الخارجي 10.8% من الناتج المحلي الإجمالي. وحتى إذا أضفنا إلى دين شركة النفط PDVSA، فإن شركة النفط المملوكة للدولة - نحو 6% من الناتج المحلي الإجمالي - فإن هذا عبء دين عام خارجي ومحلي منخفض، وهذا من شأنه أن يمنح الحكومة مجالاً وافراً للاقتراض إذا حدثت صدمات خارجية غير متوقعة. (Weisbrot & Ray, 2010, p. 2)

3.4 آثار الأزمة: كان للأزمة الاقتصادية عدة انعكاسات اجتماعية وسياسية نذكر منها الآتي:

- تجسدت آثار الأزمة في سلوكات المحيط السياسي، ورغم أن القاعدة الموالية التي تستمر في دعم الرئيس نيكولا مادورو، إلا أن المزيد من الناس يشنون انخيازاً إلى المعارضة، بسبب عدم قدرة حكومة مادورو على احتواء الأزمة. ونتيجة لتدهور الأحوال المعيشية والسياسية في البلاد، اختار العديد من أهل فنزويلا ترك بلادهم سعياً إلى مستقبل أفضل. في الماضي كانت فنزويلا معروفة باستقبال المهاجرين واللاجئين من مختلف أنحاء العالم، ولكن الوضع الآن أصبح معاكس. (ARCAGNI & HORTIGUERA, p. 13)، طبقاً لتقديرات الأمم المتحدة، فإن 2.3 مليون شخص أي حوالي 7% من سكان البلاد غادروا فنزويلا بحلول جوان 2018، وغالبيتهم اتجهوا نحو كولومبيا والبرازيل وبيرو والإكوادور. (ALHADEFF, 2018, p. 2)
- على الصعيد السياسي يرحب البلدان بنجاح ونتائج الانتخابات الإقليمية التي جرت في 15 أكتوبر 2017، ويدينان بشدة عقوبات واشنطن والاتحاد الأوروبي، وكذلك الرغبة في التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية الفنزويلية. وعلى الجبهة الاقتصادية، أبرمت موسكو وكراكاس اتفاقاً لإعادة هيكلة ديون فنزويلا لروسيا (بقيمة 3 مليار دولار موزعة على 10 سنوات). كما يقوم البلدان بتصعيد اتفاقيات التعاون حول الطاقة والبنية التحتية. (VENTURA, 2017, p. 5)
- تتفاقم المشكلة بفعل حقيقة مفادها أن فنزويلا تستورد كل شيء تقريباً وتسدد المدفوعات التي تحتاج إليها نقداً. ويشير تقرير صادر عن البنك المركزي في فنزويلا (مارس 2017) إلى أن احتياطات البلاد من النقد الأجنبي بلغت 10,5 مليار دولار أميركي مستنفدة، 7,2 مليار دولار أميركي منها مدينة بمدفوعات الديون المستحقة. ففي خضم أزمة إنسانية واقتصادية وسياسية، تحولت الأمة الغنية

بالنفط من ثلاثين مليار دولار أميركي في هيئة احتياطات في عام 2011 إلى عشرين مليار دولار في عام 2015، فإن الإنتاج المحلي من الغذاء في فنزويلا لا يكفي لتلبية هذا الناتج. (BANERJEE, 2017, p. 5)

4.4 إمكانية تطبيق استهداف التضخم لاحتواء التضخم الجامح في فنزويلا:

تعتبر سياسة استهداف التضخم من السياسات التي تبنتها عديد الدول في بداية التسعينات، بهدف تحقيق استقرار الأسعار وتخفيض معدلات التضخم المرتفعة. وبموجب سياسة استهداف التضخم يتم تحديد نطاق للتضخم يتم الالتزام به خلال الفترة المحددة. عادة ما يتم استهداف معدل تضخم منخفض للحفاظ على القيمة الحقيقية للعملة مع إزالة الحاجة إلى الفهرسة من النظام الضريبي. وهذا من بين الأسباب التي تجعل أغلب البلدان التي تبنت نظام استهداف التضخم تحدد هدف التضخم استناداً إلى مؤشر أسعار المستهلك الذي لا يضع في الحسبان إلا التغيرات في أسعار السلع الاستهلاكية وأسعار الخدمات وليس إنفاق الاقتصاد بالكامل. (GHRISSI, SMIDA, & FARHANI, 2014, p. 408)، هذه السياسة أثبتت كونها إستراتيجية فعالة في تحقيق مستويات منخفضة من التضخم. (ANGERIZ & ARESTIS, 2007, p. 4)، ولتطبيق استهداف التضخم حسب MISHKIN لابد من توفر خمس معطيات رئيسية وهي: (TUGCU & OZTURK, 2015, p. 106)

- 1/ الإعلان العام عن أهداف رقمية متوسطة الأجل.
- 2/ الالتزام المؤسسي بأن استقرار المستوى العام للأسعار هو الهدف النهائي للسياسة النقدية، والالتزام بتحقيق هدف التضخم.
- 3/ إستراتيجية شاملة للمعلومات تستخدم فيها متغيرات كثيرة، وليس مجاميع نقدية فقط في اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسة النقدية
- 4/ زيادة الشفافية في تنفيذ السياسة النقدية، وهذا بالاتصال بالجمهور والأسواق من خلال شرح الخطط والأهداف.
- 5/ زيادة مسائلة البنك المركزي لبلوغ معدل التضخم المستهدف.

يعتبر استقرار الاقتصاد الكلي أحد الشروط والمتطلبات الأساسية لنجاح سياسة استهداف التضخم، وعدم تحققه هو أداةً للتشكيك في فعالية سياسة استهداف التضخم، إذ من خلال هذا الوضع تفرض على البنك المركزي الأهداف المتضاربة، وأن التطبيق الفعال لسياسة استهداف التضخم يتطلب أن لا تخضع السياسة النقدية لقيود الموازنة العامة للدول، بل يجب التقليل من إمكانية التمويل النقدي لتغطية

العجز الحكومي، وتُعتبر الوضعية المالية السليمة للحكومة أداة فعالة لتعزيز مصداقية سياسة استهداف التضخم، وعليه ينبغي أن تتمتع الوضعية الخارجية قدر الإمكان بالقوة بما فيه الكفاية حتى تعطي السياسة النقدية الأولوية في استهداف التضخم صراحةً دون التعرض لخطر الانزلاق، بسبب التذبذبات الحاصلة في سوق صرف العُملة، ويُمكن اتخاذ تدابير للتخفيف من مخاطر الصراع بين هدف التضخم وعدم الاستقرار الخارجي من خلال تبني نظام صرف مرن، والأهم هو التأكد أن القواعد التنظيمية والتحوطية والرقابية تُعتبر سارية المفعول بصرامة على كافة البنوك والمؤسسات المالية غير المصرفية. (عولمي و جباري، 2014، صفحة 98). من المهم أيضاً في إدارة السياسة النقدية أن يكون النظام المالي صحي، ففي حال وجود نقاط ضعف شديدة في النظام المالي، يتطلب الأمر من البنك المركزي على ضخ كميات ضخمة من السيولة على نحو متكرر لدعم البنوك المتعثرة. وقد تؤدي نقاط الضعف هذه أيضاً إلى تقييد قدرة السلطة النقدية على التلاعب بأسعار الفائدة. والواقع أن ارتفاع هذه المعدلات من الممكن أن يؤدي إلى ارتفاع مستويات العجز عن سداد الديون بين المقترضين من البنوك وممارسة الضغوط على قوائمها المالية.

(AGENOR & DA SILVA, 2019, p. 22)

إذا عمل استهداف التضخم على تحسين مصداقية السياسة النقدية وتثبيت توقعات التضخم، فسوف نتوقع إذن أن يكون التضخم أقل استجابة للصدمات في أسعار النفط في ظل استهداف التضخم، وأن يكون تأثير التضخم أقل كثيراً من صدمات أسعار الصرف. ونتيجة لزيادة المصدقية وخفض قيمة العملة إلى تجاوز معدلات التضخم، فإن استهداف التضخم قد يعزز أيضاً استقلال السياسة النقدية (أي أنه قد يضعف استجابة أسعار الفائدة المحلية للصدمات في أسعار الفائدة الأجنبية). (MISHKIN & HEBBEL, 2006, p. 404)

الأزمة في فنزويلا تجاوزت مشاكل التضخم الجامح إلى مشاكل أخرى في اقتصادها الكلي واختلالات وديون كثيرة، لهذا أزمة فنزويلا تحتاج إلى ما هو أكثر من مجرد اليقظة واحتواء التضخم بسياسة استهداف التضخم. إن فنزويلا تحتاج إلى عمل تطوعي، كخطوة أولى قامت إدارة ترامب في التأكيد رسمياً على (تعهد الولايات المتحدة لعام 2015) الوقوف إلى جانب مواطني البلدان مثل فنزويلا بالممارسة الكاملة للديمقراطية "العمل مع كل الحكومات المهتمة بالتعاون معنا بطرق عملية لتعزيز المبادئ الواردة في الميثاق الديمقراطي للبلدان الأمريكية". (MCCARTHY, 2017, p. 6)

من خلال ما سبق نستخلص أن عدم توفر شروط استهداف التضخم في فنزويلا يجعل عملية تبني هذه السياسة صعبة للغاية، خصوصاً ما تعلق بشفافية البنك المركزي بحيث توجد العديد من المعطيات

والتقارير الغير منشورة في موقع البنك المركزي ولا يتم التصريح بها من قبل السلطة النقدية، وهذا يفقد حلقة الاتصال بين السلطة النقدية وعامة الجمهور، كما أن المعدلات التي بلغها التضخم خيالية يصعب احتواءها في نطاق معين لاستهداف التضخم، كما أن عدم الاستقرار العام للاقتصاد في فنزويلا واضح كما سبق شرحه. بالإضافة لتدخل الشركات البترولية في صناعة القرارات ومنه استقلالية البنك المركزي ضعيفة للغاية.

5. خاتمة:

- تعيش فنزويلا أزمة اقتصادية حادة بلغت ذروتها في 2016، أثرت على جميع المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية ، بحيث ارتفعت معدلات التضخم بشكل خيالي وتراجعت قيمة البوليفار الفنزويلي، كما تأثرت حياة الفنزويليين بارتفاع معدلات البطالة وزيادة عدد المهاجرين للدول المجاورة، كل هذه الأمور تستوجب البحث في سياسات بديلة، ومن بين النتائج التي توصلنا لها في هذه الورقة البحثية نذكر الآتي:
- مؤشر الفقر كان حسن في الفترة من (1999-2009)، وهو ما يرجع لبرامج "ميسيونس" لتوفير الخدمات الأساسية ونقل الموارد للمناطق النائية الفقيرة، بهدف تحسين معيشة هؤلاء. وبلغ معدل النمو الاقتصادي في 2009 معدل 3.2% .
 - تراجعت معدلات النمو الحقيقي عقب أزمة 2008، وتحسنت تدريجيا لغاية 2013، لتعاود الانخفاض سنة 2014، وبلغ معدل النمو الحقيقي أسوأ معدلاته سنة 2019 بمعدل 35% بالسالب، وهذا راجع لعجز الميزانية والتمويل بشكل أساسي.
 - أنظمة سعر الصرف التي شهدت فنزويلا متعددة، وما يميز فنزويلا أن المعروض من العملات الأجنبية مملوكة بالكامل لدى البنك المركزي، وتعتبر فنزويلا . تعتبر فنزويلا صاحبة أكبر احتياطي من النفط في العالم واقتصادها مبني على النفط بنسبة 90%، وهو ما جعل الانخفاض الحاد سنة 2014 ذو تأثير قوي على الوضع المالي للدولة، حيث أعلنت الحكومة في 2017 عن إعادة الهيكلة.
 - أسعار الفائدة على الإقراض ارتفعت عقب الأزمة الفنزويلية، أما سعر الفائدة على الودائع بقي عند مستوى 14%، وهذا سعيًا من السلطة النقدية إلى تمويل عجز الميزانية وتوفير مصادر تمويل كافية.
 - الكتلة النقدية في فنزويلا بمفهومها الواسع تتمثل في M3 كانت في تزايد كبير خلال الفترة قبل الأزمة وتحديدًا (2002-2013)، غير أنه بعد الأزمة لم تصرح السلطة بالأرقام، هذا الارتفاع في الكتلة

النقدية نفسره بالارتفاع الجامح للتضخم إلى الإجراء الذي اتخذته الحكومة الفنزويلية بالإصدار النقدي الجديد، وهو ما أدى إلى تراجع قيمة البوليفار الفنزويلي بشكل كبير.

- لعل أهم أسباب الأزمة الفنزويلية هو الهبوط الحاد لأسعار النفط العالمية والذي يعتمد عليه اقتصاد فنزويلا، وحسب صندوق النقد الدولي عجز الميزانية بلغ 15% سنة 2016، ومعدل التضخم بلغ 255% في المتوسط سنة 2016، بالإضافة لأسباب سياسية تتمثل أساسا في الاختلاف بين السلطة والمعارضة والشركات الكبرى في فنزويلا.

- الأزمة الفنزويلية كانت ولا زالت لها آثار عميقة على حل المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية تمثلت في ارتفاع عدد المهاجرين للدول المجاورة، هروبا من الأوضاع الاجتماعية المزرية بحيث حوالي 7% من عدد السكان الإجمالي لفنزويلا نزحوا لدول مثل كولومبيا، البرازيل، البيرو والاكوادور، كما ارتفع معدل البطالة في سنة 2018 ما قيمته 35.5%، وتراجعت الاحتياطات ب 10.5% مليار دولار في مارس 2017.

- معدل التضخم بلغ 19906% في 2019، وبقيت الأرقام في السنوات الماضية مبهمة، لم يتم التصريح بها من قبل البنك المركزي، باستثناء بعض التقديرات التي وضعها صندوق النقد الدولي. بمعنى أن معيار الشفافية للبنك المركزي والسلطة النقدية كانت شبه معدوم وهو الأمر الذي لا يُخدم تطبيق سياسة استهداف التضخم، باعتبار الشفافية أحد المتطلبات الأساسية والضرورية للالتزام بهدف التضخم المعلن والقيام بالتقديرات الصحيحة، وكذا مشاركة عامة الجمهور للسياسات المتبعة من قبل البنك المركزي والسلطة النقدية عموما.

يمكن أن نقترح مجموعة من التوصيات نوجزها في الآتي:

- بحسب الخبراء فإن أسعار النفط ينبغي أن تتجاوز 70 دولار للبرميل حتى تتحسن الأزمة، غير أنه وجب على السلطة النقدية أن تتهج سياسة نقدية أكثر تقييدا، وأن لا تعود لتمويل العجز المالي من خلال خلق المال، لأن خطر العجز عن السداد مرتفع في هذه الحالة.

- اعتماد سياسات تنمية ذات طابع مستدام، والبحث عن أساليب ناجعة لتنمية الصادرات الغير نفطية كسبيل للخروج من الأزمة، وهذا بتقديم قروض للأفراد والمؤسسات للقيام بمشاريع من شأنها تغطية الاحتياجات إلى جانب توظيف جزء مهم من العمالة.

- خلق استقرار سياسي في المنطقة، مع وضوح الرؤية التي تتبناها الحكومة الجديدة، وذلك بوضع خطة ذات مدى طويل كفيلة بإرجاع الاستقرار للاقتصاد الفنزويلي.

6. قائمة المراجع:

1. AGENOR, P. R., & DA SILVA, L. A. (2019). *Integrated inflation targeting-Another perspective from the developing world*. Bank for international settlements.
2. ALHADEFF, S. (2018). *VENEZUELAN Emigration, Explained*. WASHINGTON: Wilson Center(Latin American Program).
3. ANGERIZ, A., & ARESTIS, P. (2007). Inflation targeting: Assessing The Evidence. *Issues in finance and monetary policy* , pp. 4-15.
4. ARCAGNI, J., & HORTIGUERA, N. (n.d.). The Crisis In Venezuela. 13-43. Security council: EMUN Essarp Model United Nations.
5. BANERJEE, S. (2017, May). The crisis in VENEZUELA. *issue brief* , 5-10. INDIAN Council of word affairs.
6. ELLIS, E. (2017, July). The Collapse Of Venezuela And Its Impact On The Region. *Military Review* , pp. 23-33.
7. GHRISSI, M., SMIDA, M., & FARHANI, R. (2014, April). Indicators Of Core Inflation : Case Of TUNISIA. *Interdisciplinary journal of contemporary research in Business* , 5 (12), pp. 408-419.
8. HAUSMANN, R., & RODRIGUEZ, F. (2006). *VENEZUELA: Anatomy Of A Collapse*.
9. KAHN, R., & TANANBAUM, S. A. (2016). *VENEZUELA'S Descent Into Crisis*. Council on foreign relations(center for geoeconomic studies).
10. KULESZA, M. (2017). Inflation and hyperinflation in VENEZUELA(1970s-2016)- a post-Keynesian interpretation. 15-35. Berlin, Institute for International Political Economy Berlin: Berlin school of economics and law.
11. MCCARTHY, M. .. (2017). *The VENEZUELA Crisis And Latin America's Future: Toward A Robust Hemispheric Agenda On Democratic Stability*. Wilson center(Latin American Program).
12. MISHKIN, F. S., & HEBBEL, K. S. (2006, December). Does inflation targeting make a difference? *Central bank chile working papers (404)* , 26-86.
13. NELSON, R. M. (2018). *VENEZUELA'S Economic Crisis: Issues For Congress*. Congressional Research Service.
14. P. Jones, G. (2017, september). Political situation in Venezuela . (Number CDP 2017/157) , 2-20. house of commons library.

15. RAMSES. (2019). *VENEZUELA: NICOLAS MADURO a la tête d'un pays en crise*. Rapport annuel mondial sur le système économique et les stratégies: L'institut Francais Des Relations Internationales.
16. RESTUCCIA, D. (2018, July). The Monetary and Fiscal History of VENEZUELA 1960-2016. 20-38. Toronto.
17. SERBIN, A. (2014, March). VENEZUELA in crisis: economic and political conflit drivers in the post-Chavez Era. 5-16. GPPAC Alert.
18. SZULCZYK, K. R. (2014). *Money, banking, and International Finance*.
19. TUGCU, C. T., & OZTURK, S. (2015, winter). Macroeconomic Effects Of Inflation Targeting: Evidence From The Middle And High-Income Countries. *Theoretical And Applied Economics* , 4 (605), pp. 106-112.
20. VENTURA, C. (2017). *Vénézuela: épiceutre d'une crise régionale qui reconfigure l'équilibre des alliances*. Paris: IRIS(institut de relations internationales).
21. Weisbrot, M., & Ray, R. (2010, september). Update on the Venezuelan economy. 9-19. washington, USA: Center for economic and policy research(CEPR).
22. بسمة عولمي، و شوقي جباري. (2014). فعالية سياسة استهداف التضخم في إدارة السياسة النقدية. *مجلة الاقتصاد الصناعي* (6)، 98-116.
23. عادل الجوجري. (2007). *هوجو شافيز أسد فنزويلا ومرعب أمريكا* (الإصدار الطبعة الأولى). القاهرة: دار الكتاب العربي.